

بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي
**The environment of business performance in Algeria and its
impact on investment in the tourism sector**

د. حكيمة حليمي

جامعة سوق أهراس

h.hlimi@yahoo.fr

د. سعاد شعابنية

جامعة قالمة

souad.chaabnia@gmail.com

تاريخ التسليم: 2018/04/16، تاريخ التقييم: 2018/05/27، تاريخ القبول: 2018/06/03

Abstract:

This study aims to analyze the impact of investment climate on investment in the tourism sector, For this purpose We evaluate the performance of the business environment in Algeria using international indicators (Economic Freedom, Business Performance Index The Global Competitiveness, The Human Development Index) To detect Obstacles of investment.

The study concluded that there is a lot of obstacles Law and Legal, Bureaucratic procedures, Tourism Property and Funding problem.

Keywords: business performance, tourism sector, investment, Algeria.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر بيئة أداء الأعمال على الاستثمار في القطاع السياحي، من خلال تقييم المناخ العام للاستثمار في الجزائر بناء على أبرز المؤشرات الدولية المستخدمة في هذا المجال كالحرية الاقتصادية، التنافسية، سهولة أداء الأعمال، ومؤشر التنمية البشرية، ما يسمح بالكشف عن موقفات الاستثمار في الجزائر بصفة عامة، والسياحي بصفة خاصة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن جمود الإطار المؤسسي والتشريعي، الإجراءات البيروقراطية، صعوبة تملك العقار السياحي وتسجيله ونقص منابع التمويل، من أبرز المشاكل المعيقة للاستثمار السياحي.

الكلمات المفتاحية: أداء الأعمال، القطاع السياحي، الاستثمار، الجزائر.

المقدمة:

لقد أدرکت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة ومع تحسّن الوضع الأمني فيها ضرورة بعث القطاع السياحي بالنظر لتزايد أهميته على الصعيد العالمي، واعتباره محرّكا هاما للتنمية المستدامة. ويستند هذا الإدراك إلى ما تملكه الجزائر من مقومات سياحية هائلة تسمح بأن تكون وجهة سياحية بامتياز. كما تأتي تنمية السياحة وبعث قطاعها في إطار البرنامج الشامل للترويج الاقتصادي والرفع من التكامل بين القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري بالنظر لإطلاق إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية لآفاق 2025 بداية 2008. إلا أنّ الإجراءات المتخذة لم تسمح بإرساء قواعد تجعل من الجزائر وجهة سياحية تنافسية وترفع من مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بل اصطدمت بجملة من المعوقات، انعكست على الاستثمار في هذا القطاع.

الإشكالية: على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي:

هل تؤثر بيئة أداء الأعمال في الجزائر على تنشيط الاستثمار السياحي وتحقيق التنمية السياحية؟

وكيف يمكن تحسين المناخ الاستثماري للجذب السياحي؟

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ المناخ غير الملائم للاستثمار في الجزائر انعكس على ضعف الاستثمار السياحي وصعوبة أداء الأعمال في القطاع نتيجة الكثير من العراقيل، خاصة تلك المرتبطة بالإجراءات البيروقراطية، وضعف منابع التمويل.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء حول المناخ الاستثماري في الجزائري، والكشف عن وضع الجزائر من خلال أهم المؤشرات الدولية الخاصة بهذا المجال، ثمّ البحث في أثر هذا المناخ على الاستثمار السياحي، هذا الأخير الذي نسعى لكشف واقعه، لتقديم جملة من التوصيات والاقتراحات من شأنها المساهمة في تحسين المناخ الاستثماري في القطاع.

منهج البحث وهيكله: سعيا لتحقيق أهداف البحث، ولإجابة عن التساؤل المطروح، والتأكد من صحة الفرضية، تستخدم الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي من خلال التقديم العام للمتغيرين (المناخ الاستثماري والاستثمار السياحي)، ثمّ تحليل نتائج تقييم المناخ وواقع الاستثمار وكذا تحليل كيفية تأثير بيئة أداء الأعمال في الجزائر على الاستثمار السياحي.

وعلى هذا الأساس قسّم البحث إلى ثلاث محاور هي:

- 1- الاستثمار السياحي في الجزائر
- 2- تقييم بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار السياحي.
- 3- آليات تحسين بيئة أداء الأعمال لتنشيط الاستثمار في القطاع السياحي.

المحور الأول- الاستثمار السياحي في الجزائر:

1. مفهوم السياحة والاستثمار السياحي: تعرف السياحة على أنها الانتقال المؤقت لأفراد خلال أوقات الفراغ بهدف تنظيم المنافع الناجمة عن القيام بمجموعة من الأنشطة الترفيهية ولهذا يرتبط التخصيص الأمثل للوقت بالسياحة (السيسي، 2000، ص.15). ويعود أصل كلمة السياحة في اللغات الأوربية إلى الكلمة اليونانية "Tornos" وهو أسم لإله يشبه شكل الفرجار، وأدخلت إلى اللغة اللاتينية ليقصد بها المسار الدائري ويعكس هذا المسار مفهوم حركة السياحة التي تنطلق من نقطة تعود إليها مرة أخرى، مما يعني الابتعاد عن مكان الإقامة مؤقتاً (بعكس الإقامة الدائمة التي تنجم عن الهجرات البشرية) وهو الأساس في مفهوم السياحة (بظاظو، 2010، ص.23).

أما الاستثمار فيعرف عموماً على أنه ذلك النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة، من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة (سلوس، 2001، ص.115).

وعادة ما نمّو بين الاستثمار المحلي الذي يكون من طرف المستثمرين المحليين التابعين للقطاع العام أو القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي وتحديداً المباشر منه الذي عرفه صندوق النقد الدولي على أنه يمثل أحد أنواع الاستثمارات الدولية التي يمكن فيها أن يكتسب كيان مقيم في اقتصاد معين مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (IMF, 2001, p23).

ويعتبر الاستثمار السياحي جزءاً من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يخص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي، الذي يمثل بدوره من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعاتها السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان، وتتمثلان في الضمانات والحوافز، كتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يشكّل مناخاً ملائماً للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي و/أو الأجنبي وأيضاً توافر بنية تحتية ملائمة، وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع (عشي، 2005، ص. 25، 26).

2. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر: يمكن الحديث عن واقع الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال العناصر التالية:

1.2. جاذبية القطاع للاستثمار: رغم ما تزخر به الجزائر من مقومات هائلة في المجال السياحي، إلا أن هذا القطاع مازال يعرف بهامشيته في حركة الاستثمار المحلي والأجنبي. فبحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنه طيلة الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2015، لم يتعدّ الاستثمار في السياحة 8.49 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرّح بها لدى الوكالة والمقرّرة بـ 11572.213 مليار دج، إذ قرّر عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع خلال ذات الفترة بـ 789 مشروع فقط، والتي لا تمثّل سوى 1.31 % من العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية (أنظر الجدول أدناه)، وهو ما يدلّ على أن القطاع السياحي لا يمثّل أولوية أو خيارا هاما في نظر المستثمرين -على الأقل في الوقت الحالي- لتوجّههم نحو قطاعات أخرى كالصناعة الاستخراجية، الخدمات والنقل وغيرها.

ولعلّ في ذلك تعميق للطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري من خلال سيطرة الاستثمارات في قطاعات التبادل غير التجاري، والصناعات الاستخراجية على حساب القطاعات المنتجة والمعوّل عليها في المرحلة المقبلة من تنويع الاقتصاد الوطني، كالزراعة والسياحة والصناعات التحويلية. والجدول الآتي يوضح المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي مقارنة ببقية القطاعات للفترة (2015-2002):

جدول رقم (1): المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي مقارنة ببقية القطاعات للفترة (2002-

2015)

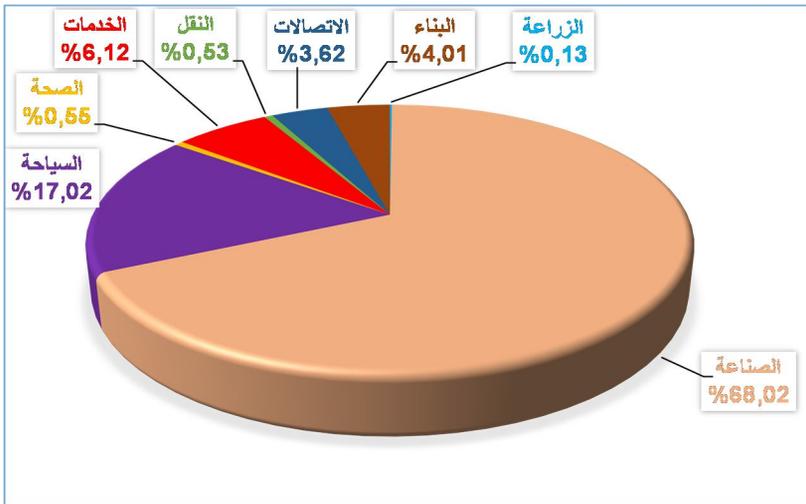
الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بـمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	2,02%	176 019	1,52%	52 366	5,06%
البناء	11 290	18,74%	1 323 698	11,44%	245 911	23,78%
الصناعة	9 231	15,32%	6 503 533	56,20%	388 219	37,54%
الصحة	809	1,34%	127 684	1,10%	19 105	1,85%
النقل	30 669	50,91%	1 027 480	8,88%	158 016	15,28%
السياحة	789	1,31%	982 934	8,49%	54 862	5,31%
الخدمات	6 226	10,34%	964 388	8,33%	107 089	10,36%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,32%	4 100	0,40%
الاتصالات	5	0,01%	428 963	3,71%	4 348	0,42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

Source : Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, <http://www.andi.dz>, consulté le 20/09/2016

بالمقابل بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي ما قيمته 420657 مليون دينار، أي ما يمثّل نسبة 17.1 % من إجمالي الاستثمارات المصرّح بها لدى الوكالة خلال ذات الفترة، رغم وجود 11 مشروعا فقط. وهو ما يؤكّد جاذبية السياحة للمستثمرين الأجانب مقارنة بقطاعات أخرى كالزراعة، النقل، الخدمات والاتصالات وغيرها، فهي ثاني قطاع مفضّل للمستثمر الأجنبي من حيث مبلغ الاستثمار، مثلما يوضّحه الشكل التالي:

شكل رقم (1): نسبة الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى للفترة

(2015-2002)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, sur le cite web :

<http://www.andi.dz>, consulté le 20/09/2016

2.2. وضعية الاستثمارات السياحية: رغم ضعف حجم الاستثمارات في القطاع السياحي بحسب الإحصائيات سالفة الذكر، إلا أنّ تجسيد الاستثمارات على أرض الواقع يقمّ بصورة أسوأ عن هذه الاستثمارات مثلما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (2): يوضّح وضعيّة المشاريع السياحية نهاية سنة 2014

المشاريع / البيانات	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	الكلفة الإجمالية 109 دج
في طور الإنجاز	385	54884	25526	190.344
المتوقفة	104	9123	3797	27.7
غير المنطلقة	296	33860	13006	93.84
تمّ إنجازها	76	6377	2971	30.38
المجموع	861	104244	45300	342.26

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، من الموقع:

<http://www.matta.gov.dz/index.php/ar>. (25-08-2016)

يلاحظ من خلال الجدول السابق أنه ورغم السعي الحثيث للرفع من القدرات السياحية، خاصة من حيث عدد الأسرة، حيث ينتظر أن توفّر المشاريع التي هي في طور الإنجاز 54884 سرير، وهناك آفاق في المشاريع غير المنطلقة، إلا أن وجود أكثر من 296 مشروعا متوقفا، كان من المفروض أن يوفر 33860 سرير يطرح الكثير من التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء ذلك، والتي قد تعود أغلبها إلى المشاكل التمويلية.

3.2. الجزائر في مؤشرات السياحة الدولية: كشف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي وفقا لمؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة لسنة 2015 (<http://www.arab-tourism.org>) أن الجزائر في المرتبة 123 من بين 141 دولة، والمرتبة 12 عربيا من بين 14 دولة، حيث يرصد المؤشر مميزات تنافسية تتعلّق بالبنية التحتية والموارد الثقافية ومتوسط تكاليف السفر والإقامة الفندقية، والتي لها علاقة بالاستثمار السياحي. في الوقت الذي احتلت فيه تونس المرتبة 8 عربيا و79 عالميا، بينما المغرب في المرتبة 4 عربيا و62 عالميا، في حين وبالنظر لحجم الاستثمارات السياحية الهائلة نجحت الإمارات في احتلال المرتبة الأولى عربيا و24 عالميا في ذات التقرير. كما أشار تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة لسنة 2016 (<http://www.wttc.org>) إلى حالة الركود التي تمّيز القطاع، إذ لم تتجاوز مساهمة صناعة السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي 3.5% سنة 2015 مع توقّع ارتفاعها إلى 4.1% في سنة 2014، وهو نتاج ضعف الاستثمارات السياحية في هذا المجال، حيث أشار التقرير أيضا إلى ضعف نسبة الاستثمارات السياحية من

إجمالي الاستثمارات وبلوغها 2.8 % فقط في سنة 2015 مع توقّع نمو في حجم الاستثمارات السياحية بنسبة 6.3 % في سنة 2016.

ثانيا: تقييم بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار السياحي.

هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تعوّ عن نظرة المحلّلين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار، حيث تعتبر هذه المؤشرات من الوسائل التي يمكن من خلالها تقييم وتقدير مناخ الاستثمار في الجزائر رغم أنّ هذه الأخيرة لم يتمّ تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية الأخرى لحدّاثتها استخدامها أو لعدم توفر البيانات الكافية (بن حسين، 2005، ص 1). وتهدف هذه المؤشرات عموما لتقييم المناخ العام للاستثمار والوضع الاستثماري في أي دولة ممّا تمكّن المستثمرين من اتخاذ القرار الأمثل نحو التوجه لهذه الدولة من عدمه. ومن أبرز تلك المؤشرات: الحرية الاقتصادية، التنافسية الاقتصادية، بيئة أداء الأعمال، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤشر المركّب للمخاطر القطرية، التنمية البشرية وغيرها.

1. مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF): يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال-حرية التجارة-حقوق الملكية-التحرر من الفساد-الحرية الجبائية-حجم الإنفاق الحكومي-الحرية النقدية-حرية الاستثمار-حرية العمل-الحرية المالية. يقسّم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدًا [80-100] وأدناها حرية منعدمة [0-49.9].

ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 178 دولة بدليل مؤشر 48.9 نقطة، بعد أن كانت في المرتبة 146 من بين 186 دولة بدليل مؤشر عام 50.8 في تقرير سنة 2014، ما يعني العودة مجددا إلى مجال الحرية الاقتصادية المنعدمة [0-49.9] حيث بلغ المؤشر 49.6 نقطة في سنة 2013، ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية المكوّنة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية مثلما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (3): المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر لسنتي 2014 و2015

المؤشرات/ السنة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الاتفاق الحكومي	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية
2014	30	28,7	80,5	51	66,3	48,3	67,8	60,8	45	30
2015	30	36	80	38,7	66,6	50,5	71,2	60,8	25	30

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

Index of Economic Freedom, (2014), Heritage Foundation, p 100, sur le cite: <http://www.heritage.org/index/pdf/2015/countries/algeria.pdf>, consulté le 27/12/2015

يَقَمّ الجدول أعلاه جملة من المعطيات الهامة التي يمكن من خلالها تقديم الملاحظات التالية:

✓ إن وجود أكثر من نصف المؤشرات أقل من 50 نقطة معناه أن مجالات هذه المؤشرات تتموّج بحرية اقتصادية معدومة تماما كحقوق الملكية، التحرر من الفساد، الإنفاق الحكومي، حرية الاستثمار والحرية المالية، بالإضافة إلى حرية العمل الذي لا يتعدّ الخمسين نقطة؛

✓ يؤثر جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلّل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه؛

✓ يمثّل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام تحوّل الاقتصاد الجزائري من الطبيعة الريعية إلى الإنتاجية بالنظر لعلاقة التوأمة بين الفساد والريع، فهو يعيق كلّ ما له علاقة ببناء الاقتصاد الإنتاجي وتحديد الاستثمارات المنتجة، فتضعف معه أسس الحرية الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في الجزائر إلا أنها مازالت غير قادرة على التحرر منه، ما يرفع من حجم المعوّقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري) وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية... إلخ؛

✓ أثّرت المادة 49 /51 الخاصة بالاستثمار الأجنبي في تقييد حرية الاستثمار، أين لا يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49% من رأس ماله وفي كافة القطاعات سواء في الفندقية أو الصناعة أو غيرها، كما يساهم الفساد أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات الخاصة وإعطائها الأولوية في التمويل وغيرها؛

✓ تشكّل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية التي أشار إليها التقرير، في ظلّ غياب المنافسة مع

المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخّل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف، وفي ذلك تقاطع مع ما سبق الإشارة إليه بالتدخل الحكومي.

2. مؤشر تنافسية بيئة الأعمال (Doing Business Report) للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: تستهدف سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم، وذلك عبر قياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الزمن (<http://www.iaigc.net>).

ووفقا لتقرير سنة 2016 احتلت الجزائر المرتبة 163 من بين 189 دولة، بعد أن كانت في المرتبة 161 في سنة 2015، ولفهم أسباب تراجع الترتيب يتم تسليط الضوء حول المؤشرات الفرعية وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (4): ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية للفترة (2014-2016)

إغلاق المشروع	إنفاذ العقود	التجارة على الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمر	حصول الائتمان	تسجيل الملكية	توصيل الكهرباء	استخراج التراخيص	بدء المشروع	المؤشر العام	المؤشرات/السنة
94	120	131	174	123	169	156	150	122	139	147	2014
71	106	176	168	173	173	160	125	124	143	161	2015
73	106	176	169	174	174	163	130	122	145	163	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال للسنوات 2014-2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، من الموقع:

<http://www.iaigc.net> , Consulté le 27/12/2015

في قراءة للجدول أعلاه، تتكشف أسباب تراجع ترتيب الجزائر وفقا لهذا المؤشر وصعودها بسبع درجتين سنتي 2015 و 2016، حيث يلاحظ ارتفاع في الترتيب في أغلب المؤشرات التي تعوّ في مجملها عن كثرة المعوّقات الإدارية وتعدّد الإجراءات المعرّقة لعملية الاستثمار في مختلف

المجالات والتي تتقاطع مع ما تم الإشارة إليه في تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية كبدء المشروع، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، تسجيل الملكية وكذا حماية المستثمر.

إذ تعتمد المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال على مؤشرات جزئية، حيث تشترك في بعض منها خاصة عدد الإجراءات والزمن المستغرق. حيث يقصد بالإجراء أي تعامل بين مؤسسي الشركة أو المشروع وأطراف خارجية كالأجهزة الحكومية المعنية بتقديم خدمات عمومية ضرورية لإقامة المشروع، وسنوضح من الجدول الموالي عدد الإجراءات والزمن المستغرق لبعض المؤشرات الفرعية التي تكشف عن العراقيل الإدارية وانعكاسها على بقية المجالات:

جدول رقم (5): عدد الإجراءات والزمن المستغرق لبعض المؤشرات الفرعية للجزائر في تقرير

المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في سنة 2016

المؤشرات	عدد الإجراءات	المتوسط العربي لعدد الإجراءات	الزمن المستغرق	المتوسط العربي للزمن المستغرق
بدء المشروع	12	8.1	20 يوم	18.9
استخراج التراخيص	17	14.67	204 يوم	145.81
توصيل الكهرباء	5	4.9	180	79.5
تسجيل الملكية	10	5.5	55 يوم	31.2
دفع الضرائب	المدفوعات = 27 مرة	20.9	385 ساعة	237.6 ساعة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال (2016)، المؤسسة

العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، من الموقع الإلكتروني:

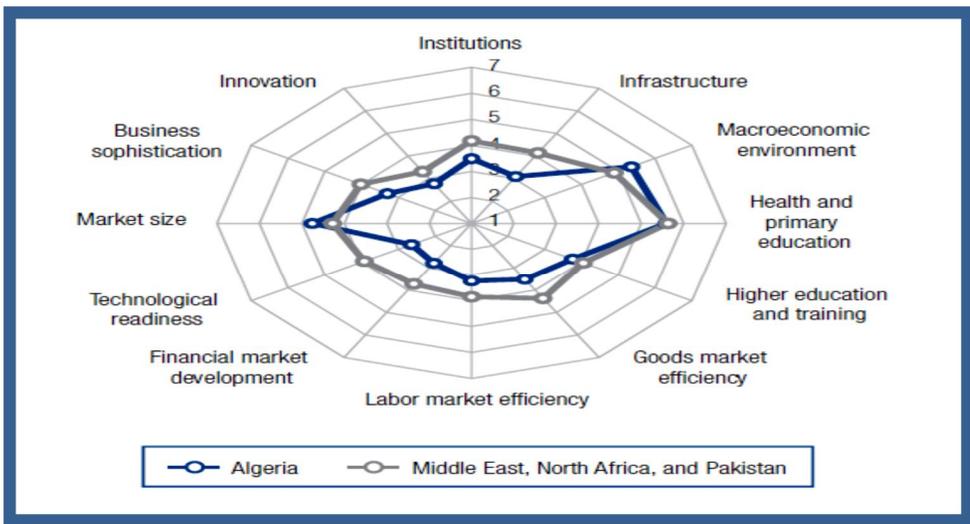
<http://www.iaigc.net/>, Consulté le 27/12/2015

إن المعطيات الواردة في الجدول أعلاه تعطي صورة واضحة عن الأسباب الرئيسية لصعوبة مناخ الاستثمار في الجزائر، والعجز في استقطابه، حيث تضاعف البيروقراطية والإجراءات غير المحدودة والفساد الإداري والمالي من مشاكل الاستثمار، فعلى سبيل المثال بالنسبة لتسجيل الملكية: يعتبر ضمان توطين الاستثمارات وتسجيل الملكية لأصحاب المشاريع والاستثمارات أساس توجه المستثمرين، وأمام جمود القوانين الخاصة بالملكية وعدم مرونتها، يؤزم تعقيد الإجراءات من حيث الوقت والعدد من المشكلة وبالتالي المساهمة في نفور الاستثمارات وليس العكس.

فقد احتلت الجزائر المراتب الأخيرة عربيا باعتبارها أكثر الدول تعقيدا لإجراءات تسجيل الملكية من حيث عدد الإجراءات التي وصلت إلى 10، وكذا من حيث الوقت المستغرق بـ 55 يوم، ولذا ما قورنت بالإمارات مثلا، فإن تسجيل الملكية للمستثمرين لا يتطلب سوى تسوية إجراءين ويومين.

3. مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي الدولي: وفقا لتقرير سنة 2015 فقد احتلت الجزائر المرتبة 87 من بين 144 دولة بـ 3.97 نقطة متراجعة عن سنة 2014 حين حسّنت من ترتيبها إلى 79 بعد بلوغها المرتبة 100 من بين 148 دولة في سنة 2013، وقد ظهرت المؤشرات الفرعية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في سنة 2015 كما يلي:

شكل رقم (2): المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2015 في الجزائر



Source : The Global Competitiveness Report (2015/2016), World Economic Forum, P 102. Sur le cite web :

<http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2015-2016>

من خلال قراءة الشكل أعلاه وبناء على المعطيات التفصيلية الواردة في تقرير سنة 2015 يمكن تقديم الملاحظات التالية:

■ أن تنافسية الاقتصاد الجزائري لا تستمدّ إلا من بعض المؤشرات الفرعية التابعة لمجموعة المتطلبات الأساسية بـ 4.37 نقطة وفي المرتبة 82، حيث ارتفع فيها تنقيط كل من الصحة والتعليم الابتدائي (5.58 نقطة)، بيئة الاقتصاد الكلي (6.35)، أين حققت الجزائر أفضل المراتب وفقا لهذه الأخيرة في المرتبة 38 من بين 144 دولة، بالإضافة إلى حجم السوق (4.75 نقطة) التابع لمجموعة معززات الكفاءة باحتلالها المرتبة 37 في حجم السوق بالنظر لتعدد الأسواق الداخلية وكبر عدد المستهلكين واعتبارها أسواقا استراتيجية لتصريف الكثير من المنتجات وباختلاف نوعها وطبيعتها؛

■ مازالت التنافسية ضعيفة فيما يتعلق ببعض المؤشرات كمعززات الكفاءة (سواء في أسواق العمل أو السلع) وأسوأها في تطوّر السوق المالي وكذا في التطوّر التكنولوجي، ما جعل ذلك عائقا لتبوأ مراتب أفضل، فهي متأخرة عن دول أقلها إمكانيات وثروات مالية وفي حجم أسواقها، كما لا بدّ من الإشارة إلى ضعف البنى التحتية اللازمة لاستقطاب الاستثمار رغم المشاريع الكبرى التي التهمت جزء كبير من المخصصات المالية في برامج التنمية على غرار الطريق السيار (شرق-غرب)؛

■ يؤكّد بذلك تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أنّ هناك الكثير من العوائق التي تحول دون الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري وجعله رhabا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية من أبرزها: ضعف كفاءة أسواق العمل والنقد والمال وتطويرها، ضعف البنى التحتية، ضعف عوامل الابتكار والتطور التكنولوجي، وأخطرها ارتباط هذا الضعف بقوة البيروقراطية والفساد.

4. مؤشر التنمية البشرية: تؤثر التنمية البشرية على مناخ الاستثمار في أي دولة وخاصة فيما يتعلق بمؤشراته الفرعية وتحديدًا على المستوى المعيشي الذي يقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي. ووفقا لتقرير سنة 2015 للتنمية البشرية (Human Development Report, 2015)، فقد احتلت الجزائر المرتبة 83 من بين 188 دولة بمؤشر عام 0.736 نقطة في سنة 2014 ما يجعلها في مستوى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، محققة تحسّن مقارنة بالسنوات السابقة. والذي يرجع لتحسّن نصيب الفرد من الناتج، إلا أنّ الوضع الحالي ينبئ بتدهور في هذا المجال. وعليه يصبح تحقيقها تحديًا كبيرًا أمام الجزائر في التوجّهات المستقبلية، فالأهداف الاقتصادية للاستثمارات لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية البشرية، ومن جهة أخرى فرأس المال البشري اليوم يمثّل أهم عوامل الإنتاج في أي استثمار كان، ومن ثمّ لأبد من مراعاته في صياغة استراتيجيات التنمية.

بناء على ما سبق يتضح لنا أن عدم ملاءمة المناخ الاستثماري كان له انعكاس مباشر على الاستثمار المنتج بصفة عامة، والاستثمار السياحي بصفة خاصة، وهو ما جعل الاستثمار السياحي أمام معوقات عديدة من أبرزها: العقار السياحي وإشكالية توطين الاستثمارات، كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية، الفساد الإداري وغياب الشفافية، ضعف منابع التمويل، عدم تأهيل المؤد البشرية وغياب إطار مؤسسي وقانوني مرن وفعل لمواجهة مختلف التحديات التي يشهدها القطاع في ظل المنافسة القوية بين دولتين مجاورتين تمثلان وجهة سياحية بامتياز هما تونس والمغرب.

ثالثا - آليات تحسين بيئة أداء الأعمال لتنشيط الاستثمار في القطاع السياحي:

في قراءة الواقع الاستثماري يتضح أن التنمية السياحية لا يمكن أن تتحقق في ظل جمود الاستثمار السياحي وضعفه. فتصبح إذن عملية تشييطه وتسهيل إقامة المشاريع السياحية للرفع من العرض السياحي أو في الترويج للطلب أو الوكالات السياحية... وغيرها أولوية لإنعاش القطاع، ولذلك لا بد من تحسين المناخ الاستثماري في القطاع السياحي في الجوانب التالية:

1. الجانب التمويلي: وذلك من خلال:

- اعتماد الشراكة في العملية التمويلية لتقليل ضغوط وأعباء التمويل على القطاع العام بإشراك القطاع الخاص في الاستثمار السياحي كشريك استراتيجي للقطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للرفع من قدرات العرض السياحي خاصة مما يتيح الفرصة للرفع من التنافسية بين مختلف المؤسسات، ويفتح بذلك المجال نحو تحسين المعروض والمنتج المقدم.
- تكييف التمويل البنكي بما يتلاءم وطبيعة الاستثمار في السياحة عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل واعتماد التمويل التأجيري... وغيرها؛
- إنشاء صندوق لضمان القروض خاص بالسياحة؛
- إعطاء أولوية للاستثمار السياحي في تقديم التحفيزات والإعفاءات الجبائية، مما يسمح بتقليل التكاليف وهو ما يعكس على أسعار المنتج السياحي التي تعتبر مرتفعة مقارنة مع مثيلاتها في الدول المجاورة كالفنادق، الإطعام... إلخ.

2. الإطار التشريعي والمؤسسي: وفقا لما تم دراسته حول تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر تعتبر التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار أكثر الأسباب المعيقة لإقامة المشاريع أو توسعتها وترقيتها،

- ولذلك لا بدّ من إعادة النظر في هذه القوانين وجعلها أكثر مرونة وتألّقا مع المتغيّرات الخارجية ومختلف التحدّيات التي تواجه القطاع السياحي، بالإضافة إلى تدعيم الإطار المؤسسي من خلال:
- تدعيم الإطار القانوني بتشريعات تنظّم أنشطة الاستثمار مع ضرورة وجود قانون موحد له بنصوص واضحة تضمن حماية المستثمر من مختلف المخاطر وتكفل حقوق الملكية الفكرية وحماية المستثمر وغيرها؛
 - مراعاة توافق التشريعات مع القوانين المصدرة سابقا وتماسيها مع القواعد التي يفرضها انفتاح الجزائر على العالم الخارجي وهيئاته وتنظيماته الدولية؛
 - رفع جمود القوانين وجعلها أكثر مرونة في مواكبتها للتحوّلات والتطوّرات الداخلية والخارجية وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة. وفي هذا السياق لا بدّ من إعادة النظر في القاعدة (51/49) في حالة الاستثمار في الفروع غير الاستراتيجية والسيادية للدولة، وادخال معايير أكثر موضوعية كتوازن العملة وريح التكنولوجيا وغيرها (<http://www.algerienews.info>)، دون الإخلال بمبدأ الشراكة رابح التي تعتمدها الجزائر في الشراكة مع المستثمر الأجنبي؛
 - تدعيم الإطار المؤسسي بهيئات وتنظيمات تساعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في مختلف المهام وياقي الهيئات، مع ضمان التنسيق التام الأفقي فيما بينها والعمودي مع الوزارة المعنية بتحديد الصلاحيات والمهام تفاديا للتداخل دون أن يتعارض ذلك مع إعطائها صلاحيات أوسع واستقلالية أكثر في قراراتها عن السلطات العمومية؛
 - تطهير المحيط الإداري من كلّ أشكال البيروقراطية والفساد واتخاذ تدابير جادة في تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بمختلف مراحل إنشاء ثمّ نمو الاستثمار الصناعي لتوفير بيئة أسهل لأداء الأعمال؛
 - توفير بنك معلومات خاص بالاستثمار مع التحديث المستمر لقاعدة البيانات، وتوفير المعلومة بشكل مجاني للجميع؛

3. العقار السياحي: لا بد من تقديم حلول جادة لإشكالية العقار السياحي تشريعا ومؤسسيا بما يمنح مزيدا من الثقة لدى المستثمرين بضمان توطين استثماراتهم، من خلال إنشاء سوق عقاري يخضع لآليات العرض والطلب ما يجعلها الأداة الوحيدة لكسر المضاربات العقارية ونقلص الفجوة بين الأسعار الحكومية والخاصة للعقار (عماري، 2011) وكذا تفعيل مخطط مناطق التوسّع السياحي عن طريق الأقطاب وقراها السياحية وتسهيل الحصول على العقار من طرف المستثمرين الخواص بهذه المناطق، مع تحفيز أصحاب الأراضي الواقعة داخلها لإقامة مشاريع سياحية.

4. تعزيز دور القطاع الخاص والأجنبي: بالنظر لعدم قدرة القطاع العام على توسيع استثماراته في القطاع السياحي، لا بدّ من فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي كما الأجنبي لمراقبة الاستثمارات المحلية في المسار التنموي. وعلى هذا الأساس فإنّ أيّ إجراء للنهوض بالاستثمار المحلي لا بدّ وأنّ تدعمه إجراءات موازية لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من مزاياه الإيجابية المتعدّدة.

5. التنوع الاستثماري: تسمح الإمكانيات والمقومات السياحية التي تملكها الجزائر ومناخها المتعدّد من إرضاء التوجّهات المتباينة للطلب السياحي إذا ما أحسن الاستثمار في مختلف المناطق وخاصة الصحراوية منها، إذ لا بدّ من مراجعة توجّهات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار. فوفقا لرؤيته لا يزال نصيب السياحة الصحراوية من مشاريع الأقطاب السياحية للامتياز بعيدا عن مستوى نظيراتها في الشمال والشرق والوسط من حيث الكمّ رغم أنّ شساعة الصحراء الجزائرية تجعل كلّ قطب من أقطابها ينفرد بمقومات جذب سياحية خاصة بها، فالتنوّع في منتجات السياحة الصحراوية عامل تنافسي تمتاز به الجزائر.

وآساع الصحراء يستلزم تبني استراتيجيات تختلف عمّا يمكن تبيّنه في المناطق الشمالية، وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فإنّ هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية كالنقل البري، الجوي، الطاقة الفندقية... إلخ. ولتجاوز هذا الإشكال لا بدّ من تخصيص استثمارات كافية لترقية البنى التحتية الضرورية ووسائل النقل (بن يخلّف، 2012)) من طرف القطاع العام لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار الخاص في تحسين خدمات السياحة الصحراوية.

ف نجاح استراتيجية تنمية السياحة على مستوى تنشيط الاستثمار يتطلّب تحقيق تنوع في المعروض، وأخذ ذلك بعين الاعتبار في توزيع الاستثمارات وتقديم التسهيلات وفقا لذلك (صحراوية- شاطئية - حموية...). وبقدر ما يقمّ التنوع حلا لإشكالية الاختلال الجهوي في السياحة بقدر ما يعتبر أداة لضمان استمرارية النشاط السياحي وابتعاده عن الموسمية من خلال ضمان التدفق المستمر للسياح في مختلف فصول السنة.

6. تأهيل المورد البشري: تعتبر الاستثمار في القطاع السياحي من أكثر القطاعات حاجة لليد العاملة المؤهّلة والمدربة، وعلى هذا الأساس يصبح تأهيل المورد البشري وتطويره وتنميته ضرورة حتمية تفرضها الخصائص المتعدّدة للسياحة سواء في عملية تقديم المنتج أو في الترويج له وللوجهة

السياحية وهو ما يتطلب تكثيف البرامج التكوينية والتدريبية والتنسيق بين الشركات العاملة في السياحة ومختلف الجامعات والمعاهد لتعريف دارسي التخصصات المرتبطة بالسياحة كالفندقة بالعمل على أرض الواقع ولتفعيل مساهمة القطاع السياحي في الموازنة بين برامج التدريب وسوق العمل، لتعزيز المهارات التي يتطلبها العمل السياحي من لغات، مواكبة تطورات تكنولوجيا الإعلام والاتصال...إلخ.

7. السياسة الاقتصادية: لا بد من إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة من خلال تطويع أدواتها في خدمة تشجيع الاستثمار السياحي في مجال السياسة المالية كالتحفيزات الجبائية والانفاق وغيرها، أو السياسة النقدية في الجانب التمويلي وتخفيض أسعار الفائدة على القروض وغيرها.

الخاتمة:

على ضوء ما تقدّم في هذا البحث يمكن القول أنه وبالرغم من المقومات السياحية الطبيعية والحضارية والتاريخية التي تملكها الجزائر من جهة، والإمكانيات المالية التي تخصّص للقطاع من جهة أخرى، إلا أن القطاع السياحي ظلّ يتموّن بحالة من الركود والضعف نتيجة تراكم مشاكل مختلفة وليدة ظروف اقتصادية سياسية واجتماعية مرّت بها الجزائر أعاقّت تطوّر القطاع وأضعفت من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وجعلت من ميزان مدفوعات القطاع في حالة العجز منذ سنوات طويلة للغلو في نفقاته دون علو في الإيرادات وهو ما ولد مناخا غير ملائم للاستثمار في كافة المجالات وتحديدًا في القطاع السياحي.

فبناءً على تحليل المؤشرات الخاصة بتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر من جهة (الحرية الاقتصادية التنافسية الاقتصادية المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال مؤشر التنمية البشرية)، ومؤشرات السياحة الدولية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي وفقا لمؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة وتقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة) للسنوات الأخيرة من جهة أخرى يمكن القول أن بيئة أداء الأعمال التي تكشف عن مناخ غير ملائم للاستثمار وصعوبة في أداء الأعمال انعكست بصورة مباشرة على الاستثمار السياحي نظرا للكثير من المعوقات التي أشارت إليها التقارير السابقة حيث طالت هذه المنبّطات الاستثمار السياحي الخاص المحلي كما الأجنبي كإشكالية التمويل، الفساد وغياب الشفافية كثرة الإجراءات الإدارية، الأعباء الضريبية العقار السياحي وغياب إطار مؤسسي وقانوني مرّن وفعل لمواجهة مختلف التحديات التي يشهدها القطاع في ظلّ المنافسة القوية

بين دولتين مجاورتين تمثّلان وجهة سياحية بامتياز هما تونس والمغرب. وهو ما يجعل من الاقتراحات المقّمة من البحث في محوره الثالث في علاج هذه المشاكل وتحسين المناخ العام للاستثمار كقيلة بتنشيط الاستثمار السياحي والنهوض به، وجعل السياحة من القطاعات المعوّ عليها في قيادة الاقتصاد الوطني في مرحلة الإقلاع الاقتصادي وأساس برنامج التنويع الاقتصادي.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. السيسي، ماهر عبد الخالق، (2000). *مبادئ السياحة* (الطبعة الأولى) القاهرة. مجموعة النيل العربية.
2. بظاظو، إبراهيم خليل. (2010). *الجغرافيا السياحية* (الطبعة الأولى) عمان. الوراق للنشر والتوزيع.
3. بن يخلف زهرة، وبنونة شعيب. (2012). *جاهزية النسيج المؤسسي لتفعيل أداء السياحة الصحراوية الجزائرية في التنمية*، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2012.
4. صليحة عشي، الآثار التنموية للسياحة - دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب - رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005.
5. عماري، جمعي. (2011). *استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم. جامعة الحاج لخضر. باتنة.
6. سلوس، مبارك. (2001). *التسيير المالي*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
7. بن حسين، ناجي. (2005). *تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر*. مجلة العلوم الإنسانية الإلكترونية، العدد 24. السنة 03.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1. Mebtoul ,Abderrahmane. (2013). *Peut-on parler de stratégie industrielle ?* <http://www.algerienews.info/peut-on-parler-de-strategie-industrielle//>, Consulté le 13/07/2013.
2. IMF, "Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI", Washington D.C, 2001.

ثالثًا: التقارير من مواقع الأنترنت:

1. The Global Competitiveness Report (2015/2016), World Economic Forum, P 102
<http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2015-2016>.
3. تقرير التنافسية العالمية ، المنتدى الاقتصادي العالمي من الموقع: www3.weforum.org :20/09/2016
4. تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، من الموقع: <http://www.amf.org.ae> :20/09/2016
5. مؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة لسنة 2015، المنظمة العربية للسياحة: <http://www.arab-tourism.org>
6. المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات: <http://www.iaigc.net>
7. Algeria Economic Impact Report (2016), World Travel and Tourism Council, <http://www.wttc.org/research/economic-impact-research/country-reports/a/algeria/> ,
8. Human Development Report (2015), The United Nations Development Programme (UNDP).
9. Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), Bilan des déclarations, <http://www.andi.dz> ,